عن سديروت، أزمات التعليم، والانتخابات الاميركية في الاعلام الاسرائيلي

أ- "سديروت" تستجدي تحصينها

د. محمد مصالحة

تتعالى في إسرائيل الأصوات المطالبة "بقيام الحكومة بواجبها "القومي"، و"الوطني" و "الأمني" و "الأخلاقي" بتحصين بلدة "سديروت" جنوب إسرائيل، والمتاخمة لحدود قطاع غزة، كما وكل ما يسمى في إسرائيل "مستوطنات غلاف غزة".

أقيمت سديروت سنة ١٩٥٣. بداية كحي من الصفيح (معبراه) لاستيعاب مهاجرين من كردستان وإيران. سنة ١٩٥٨ حظيت باعتراف وزارة الداخلية الإسرائيلية كسلطة محلية وفي سنة ١٩٩٦ تم الاعتراف بها كمدينة.

يبلغ عدد سكان سديروت حوالي ١٩،٨٠٠ نسمة، منهم ما يقارب العشرة آلاف نسمة مهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وما تبقى هم خليط من المهاجرين الذين قدموا من دول كالمغرب؛ أثيوبيا؛ رومانيا وغيرهما. تبعد سديروت كيلومتراً واحداً فقط عن حدود غزة. سميت سديروت (أسراب) بهذا الاسم نسبة إلى أسراب ألكينا المزروعة على امتدادها.

أما مستوطنات "غلاف غزة" فيبلغ تعدادها ٤٤ مستوطنة صغيرة والتي تبعد حتى سبعة كيلومترات عن حدود غزة[١].

تعتبر سديروت كأحد الرموز البارزة لمستوطنات الأطراف الإسرائيلية ليس فقط جغرافيا وإنما، وبالأساس، اجتماعيا. حيث تدرج هذة المدينة، وبناء على التدريج الاجتماعي-الاقتصادي لدائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، في وسط-أسفل سلم التدريجات. فمثلا، وصلت نسبة البطالة في سديروت سنة ٢٠٠٥ الى ما يقارب ال٢٠٪، وهي من النسب الأعلى في اسرائيل. كما ووصل متوسط الأجر سنة ٢٠٠٥ في سديروت إلى ٤،٣٣٨ شيكلاً، مقارنة مع متوسط الأجور العام في إسرائيل والذي وصل إلى ٧،٣٢٤ شيكلاً[٢].

كما وتشتهر سديروت بسبب وزير الدفاع السابق عمير بيرتس ابن البلدة، وبسبب العديد من المغنين ومن فرق الغناء، والذين تمزج موسيقاهم وأغانيهم الحان الروك وبعض مركبات الموسيقى الشرقية.

إن قضية تعرض سديروت بالذات ومستوطنات "غلاف غزة" الأخرى إلى الصواريخ محلية الصنع وغيرها، لم تبدأ اليوم بل وترجع إلى بداية انتفاضة الأقصى. كما وازدادت وتيرة سقوط الصواريخ عليها بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة. تسبب هذا الوضع بإطلاق حملات عسكرية متعددة للجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى قامت الحكومة الإسرائيلية بعملية إخلاء جزئية لمواطنين من سديروت إلى مناطق أكثر أمانا. إضافة، فالكثير من مواطني سديروت إما هجروا المدينة حتى تحل مشكلة الصواريخ، وإما يصرحون عن نيتهم بترك المدينة.

لا تنحصر المطالبة بسكان هذه البلدات وحدهم، بل تتعدى ذلك لتشمل "مواطنين قلقين" من كل إنحاء البلاد، الذين يوجهون سهام انتقاداتهم وسليط كلامهم للحكومة الإسرائيلية ككل، وللذي يقف على رأسها، أيهود اولمرت، على وجة الخصوص.

إن موقف رئيس الحكومة المعلن، والذي كرره إيهود أولمرت مرات عدة، يعارض وبشدة ما اسماه ب"تحصين إسرائيل" أو "هوس التحصين". إن عملية التحصين، يدعي أولمرت، وبالرغم عن المزاج الشعبي الذي يؤيدها، تستلزم توظيف كل موارد الدولة لهذا الغرض، وليس هناك ما يبرر الشروع بمشروع التحصين.

بيد أن المطالبة الشعبية بتحصين سديروت وغيرها من المستوطنات التي تقع ضمن مدى سقوط صواريخ القسام، والتي تصدر، حسب قول المطالبين، عن "قلق وهلع حقيقيين" على حياتهم، تخفي في ثناياها ديناميكية جدل وصراع حول موضوع التحصين في سديروت خاصة، كما في الدولة الإسرائيلية كلها. يتجاوز هذا الجدل القلق على أرواح المواطنين حيث أنه، وفي حقيقة الأمر، لم يتسبب "القسام" بموت ما يتعدى الأصابع العشرة من المواطنين في تلك المناطق.

يمكن، وعلى خلفية ما قيل، محورة الجدل حول التحصين في ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الأيديولوجي–القومي؛ البعد السياسي؛ والبعد الاجتماعي–الاقتصادي.

يندرج موضوع التحصين في صلب المنظومة الفكرية للأيديولوجية الصهيونية، كما وفي صلب الممارسة العملية للحركة الصهيونية ولمنتجها، دولة إسرائيل. فمنذ أن بدأت الحركة الصهيونية بالعمل على تنفيذ مشروعها الاستعماري بإقامة دولة يهودية في فلسطين، دأبت على بناء أسطورة "الحصن والبرج"، والتي تهدف إلى إظهار المستوطنين الصهاينة كضحايا هجمات متكررة من قبل العرب.

استمرت ممارسة هندسة الفضاء المصفح[٣] مع وبعد قيام الدولة، وبوتيرة متصاعدة. كما واستمر تطوير وترسيخ أساطير "الدفاع" و"الشعب المحاصر" وغيرها، والذي اتخذ أشكالا متنوعة ومختلفة، وبات مركبا أساسيا من مركبات الحياة في إسرائيل، كما وأصبح أحد المبلورات المركزية للسياسة الخارجية كما للسياسة الداخلية لحكومات إسرائيل المتعاقبة.

يقودنا ذلك وبالضرورة إلى البعدين الآخرين، السياسي والاجتماعي–الاقتصادي، وبين الاثنين علاقة وثيقة وخاصة في سياق الحديث عن تحصين سديروت. فحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية فان وزير المالية "روني بارؤون" وموظفي وزارته الكبار يدعون بان تحصين كل بيوت المستوطنات التي يهددها "القسام"، يتطلب مبالغ ضخمة تقدر بمليارات الشواكل[٤]. كما ويدعي هؤلاء، ومعهم آخرون من السياسيين، بان عملية التحصين لا تجدي نفعا، خاصة وان الفلسطينيين يطورون كل الوقت مدى صواريخهم لتصل إلى ما أبعد من عسقلان.

إن الاقتراح البديل لتحصين البيوت في سديروت وغيرها، والذي تطرحه الحكومة وتعمل على تنفيذه، هو اقتراح "قبة الحديد". حيث صادق المجلس الوزاري المصغر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٣ على تخصيص مبلغ ٨٠٠ ألف شيكل على مدار خمس سنوات لتمويل هذا المشروع.

يهدف مشروع "قبة الحديد" إلى تطوير أجهزة صواريخ مضادة للصواريخ وللقنابل، لحماية كل فضاء الدولة من التهديدات الصاروخية الخارجية. يدعي مؤيدو هذا المشروع ومروجوه، بأنه الحل الاستراتيجي الأمثل لأمن إسرائيل ولحمايتها مستقبلا. ف"قبة الحديد"، يقول هؤلاء، هو الحصن الحقيقي والمنيع أمام صواريخ "القسام" وأمام تهديدات إيران الصاروخية، وغيرها من الدول المعادية.

إن هذه التفسيرات وغيرها لا تقنع مستوطني سديروت ومستوطنات التفافي غزة، والذين توجهوا إلى محكمة العدل العليا ملتمسين منها إجبار الحكومة على القيام بتخصيص الميزانيات

الكافية لتحصين بيوتهم. لقد أثار قرار محكمة العدل العليا بإجبار الحكومة على تحصين كامل لكل الغرف الدراسية في سديروت ومستوطنات "التفافي غزة"، حفيظة رئيس الحكومة أيهود اولمرت الذي قال برده بان الحكومة وحدها هي المخولة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتحصين، وبأنة سيحدد مواقفه تجاه ماهية وكيفية التحصين على أساس توصيات جهاز الأمن وجهاز الأمن الداخلي، مع احترام قرارات محكمة العدل العليا.

إن "تقاعس" الحكومة الإسرائيلية في حل المشكلة من أساسها وفشلها بتوفير الأمان لمواطني سديروت و"غلاف غزة"، أدى بمواطني هذه المناطق، وبتأييد من قوى سياسية وجماهيرية مناهضة لطريقة تعامل الحكومة الإسرائيلية مع مشكلة الصواريخ، إلى الخروج بمظاهرات احتجاجية أمام مكتب رئيس الحكومة في القدس، كما وبإغلاق مداخل المدينة وشوارع رئيسية أخرى.

إن الحلول المطروحة والمقترحة لحل مشكلة الصواريخ كثيرة ومتعددة، بدءا باقتراحات ل"حلق" أي هدم أحياء كاملة في قطاع غزة، وانتهاء بتصفية قيادات سياسية بارزة في غزة، خاصة إسماعيل هنية ومحمود الزهار.

يبرز في هذا السياق الدور الذي يلعبه الملياردير الروسي–اليهودي اركادي غايدماك. أعلن غايداماك في أواسط شهر أيار ٢٠٠٧، بأنة سيقوم بتحصين سديروت على حسابه الخاص، وذلك بواسطة بناء ٣٥٠ "غرفة محصنة" تكفي لإيواء آلاف العائلات. كما وبادر غايداماك إلى تمويل نقل ومكوث المئات من مواطني سديروت في فنادق في بئر السبع، عسقلان وتل ابيب. إضافة، بادر إلى إقامة "مدينة خيام" لإيواء سكان سديروت، في متنزه اليركون في تل أبيب، حيث قامت حافلات كثيرة بنقل السكان الراغبين للعيش في "مدينة الخيام" حتى حلّ المشكلة [٥].

إن مسألة سديروت وتحصينها، زودت وما تزال، الكثير من الوقود لمعارضي اولمرت السياسيين، وهجماتهم الكلامية والدعائية ضده وضد مقدرته المشكوك فيها على قيادة الدولة وتأمين الأمن لسكانها عامة، ولسكان سديروت خاصة، زادت حدتها ووتيرتها خاصة بعد نشر تقرير فينوغراد المتعلق بحرب لبنان الثانية. على خلفية الأصوات المتصاعدة والمطالبة بحل جذري لمشكلة الصواريخ، قررت الحكومة الإسرائيلية المباشرة تنفيذ مشروع التحصين. يشمل هذا المشروع ما يقارب ٨٠٠٠ بيت الموجودة بقطر أربعة ونصف كم من الحدود مع غزة، بتكلفة تقدر ب ٣٥٠ مليون شيكل. ولكن، ورغما من ذلك، ما زالت الفعاليات الاحتجاجية لبعض أهالي سديروت ومؤيديهم مستمرة، حيث يطالب هؤلاء بحلول أكثر جذرية تأمن لهم حياتهم بشكل مستديم.

ما تبقى أن نرى أيهما أكثر حصانة، اولمرت وحكومته، أموال غايداماك وتطلعاته، أم غزة وصواريخها.

ب- فشل متواصل لجهاز التربية والتعليم في اسرائيل وانجاز في الفجوات الاثنية:

اسرائيل في المرتبة ٣٩ في التحصيل العلمي

تماضر محمود ملحم

نتائج امتحانات عالمية تشير إلى علامات منخفضة للطلاب في إسرائيل، والى انخفاض متواصل في تلك العلامات، خاصة في المواضيع الأساسية: اللغات والرياضيات والعلوم. وتحتل إسرائيل المراتب الأولى في مجال الفجوات في جهاز التعليم، وهي فجوات على أساس اجتماعي اقتصادي وقومي (يهود وعرب)، وعلى أساس الانتماء (غربي وشرقي)، ومدة الإقامة في الدولة (بين من ولدوا فيها ومن هاجروا إليها) ومكان الاقامة في الدولة (في مدن وقرى غنية او فقيرة). وتؤكد هذه المعطيات فشل جهاز التعليم في جسر الفوارق بين الطلاب من القطاعات المختلفة والخلفيات الاجتماعية–الاقتصادية المختلفة". (هآرتس، ٢ حزيران ٢٠٠٤).

اخفاق متواصل تؤكده نتائج البيزا حيث نشرت وزارة التربية والتعليم نتائج امتحانات البيزا .

يذكر ان امتحان البيزا هو امتحان دولي شاركت فيه العام ٢٠٠٧ ، ٥٧ دولة من ضمنها اسرائيل ويفحص قدرة الطلاب من جيل ١٥ عاما في مجالات القراءة ، العلوم والرياضيات . اشترك ٤٥٨٤ طالبا من دولة اسرائيل من الوسطين اليهودي والعربي والعلامة تكون من صفر – ١،٠٠٠ . معدل علامات الدول المشاركة في العلوم ٥٠٠ ومعدل علامات اسرائيل ٤٥٤ (الوسط اليهودي ٤٦٧ والوسط العربي ٤٠٣) وقد حلت اسرائيل في المرتبة الـ٣٩ . معدل علامات الدول المشاركة في القراءة ٤٩٢ ومعدل اسرائيل ٤٣٩ (الوسط اليهودي ٤٥٦ والوسط العربي ٣٧٢) وقد حلت اسرائيل في المرتبة الـ ٤٠ . معدل علامات الدول المشاركة في الرياضيات ٤٩٨

ومعدل اسرائيل ٤٤٢ (الوسط اليهودي ٤٦٠ والوسط العربي ٣٧٢) حلت اسرائيل في المرتبة الـ ٤٠ . يشار ان اسرائيل شاركت في الامتحان العام ٢٠٠٢ ضمن ٤١ دولة اخرى وقد حلت في العلوم في المرتبة ال ٣٣ وفي القراءة في المرتبة ال- ٣٠ وفي الرياضيات في المرتبة ال ٣١. يظهر من النتائج ايضا ان الطلاب الخاضعين للوضع اقتصادي اجتماعي صعب حصلوا على نتائج أقل من ذوي المستوى العالي . وزيرة التربية والتعليم، يولي تمير قالت : " ان النتائج تعكس الوضع السيىء الذي يتواجد فيه جهاز التعليم منذ عدة سنوات، ولهذا علينا فحص النتائج بعمق، ولربما هي تعكس الاختلاف الكبير في المجتمع الاسرائيلي إذ علينا الاستثمار في تقليص ذلك الاختلاف " . واضافت الوزيرة تمير : " ان احداث تغيير جذري في جهاز التعليم أمر لا بد منه وعليه تم ادخال برنامج الاصلاح، ومن الضروري اجراء برنامج اصلاحات شامل كي نستطيع مساعدة الطالب الضعيف وتعزيز ودعم الطالب القوي " .

نتائج امتحان آخر " الميتساف " يؤكد كل ما جاء سابقا ويشير الى استمرار مسلسل تدهور وضع التعليم في مدارس إسرائيل.

لوحظ استمرار الهبوط في علامات الطلاب ، فوفقاً للنتائج التي أعلن عنها مؤخراً: في امتحان الرياضيات لصفوف الخامس الابتدائي كان المعدّل العام ٥٦,٩ مقارنة مع معدل ٦٧ في امتحان السنة الماضية. كما ان الهبوط بات واضحا في موضوعي العلوم واللغة الانكليزية. أما بالنسبة للمدارس العربية فإن الوضع أكثر سوءاً. بالنسبة لوزيرة التربية والتعليم –بروفسور يولي تمير فتعقّب قائلة: ان عملية اعادة الهيكلة في المدارس الابتدائية ستمكن من إعطائها عدد من الساعات الذي من شأنه ان يحسّن التحصيل العام وسد الفجوات الموجودة.

المعطيات العامة

إن الامتحانات التحصيلية القطرية (الميتساف)، اجريت للطلاب في نهاية السنة التعليمية الماضية، وقد اقيمت بهدف فحص بأي مدى تتواجد المدارس الابتدائية والاعدادية في سلم التوقعات من حيث البرنامج التعليمي المقرّر. ووفقاً للنتائج يتضح ان الطالب الاسرائيلي لا يفهم بشكل واضح : الاعداد الطبيعية، الكسور البسيطة، الهندسة والقياسات. ان المعدل العام للطالب اليهودي كان ٦١,٣ اما بالنسبة للطالب العربي فقد كان ٤٥,٩. ومن الجدير ذكره ان هذه المعدلات أدنى من تلك التي حصل عليها الطلاب في السنة الماضية. رد الوزارة بهذا الشأن كان كالآتي: لا يوجد هنا مجال للمقارنة مع السنة الماضية لأن معايير الفحص قد تغيّرت.

المعدل العام لطلاب صفوف الخامس في موضوعي العلوم والتكنولوجيا كان ٦٨,٨ (٧٦,٥ معدل السنة الماضية). معدل الطلاب العام في المدارس اليهودية كان ٧٢,٥ أما في المدارس العربية فان المعدل لم يتعد ٦٠. وقد فحص الامتحان معرفة وفهم الطلاب في مواضيع التعليم ومرونة التفكير العلمي والتكنولوجي. وقد سئل الطلاب عن المواد والطاقة، منتوجات الانسان، المعرفة والاتصال، الكون والكرة الارضية، عالم الكائنات الحية، الانسان وتصرفاتهن صحته وجودة حياته، الجو والبيئة.

المعدل العام في امتحان اللغة الانكليزية لكافة طلاب صفوف الخامس كان ٧٢,٥ (٧٣,٥ في السنة الماضية). ٧٤,٢ معدل المدارس

امتحانات عدة ونتائج موحدة تؤكد عن التراجع في المحصل العلمي لدى الطلاب الاسرائيليين.

ج- إضراب محاضري الجامعات في إسرائيل

د. محمد مصالحة

انتهى ظهر يوم الجمعة ٢٠٠٨/٢/١٨، إضراب المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية ، والذي استمر ما يقارب التسعين يوما[٦]. أعلن المحاضرون الكبار عن إضرابهم عن التعليم قبيل بداية

السنة الدراسية ٢٠٠٧/٨، والتي كان مفروض لها أن تبدأ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٤. طالب المحاضرون الكبار الحكومة الإسرائيلية التوقيع معهم على عقد عمل جديد، توافق الحكومة بموجبة على رفع معاشاتهم وتعويضهم عن تآكل أجورهم.

يصل عدد المحاضرين الكبار المشتركين في الإضراب حوالي ٥٠٠٠ محاضر من حملة ألقاب "البروفسور" و"الدكتور". يعمل هؤلاء في الجامعات الإسرائيلية الست وهي: الجامعة العبرية في القدس؛ جامعة "بن غوريون" في النقب؛ جامعة تل-أبيب؛ جامعة بار ايلان؛ جامعة حيفا ومعهد التخنيون. كما ويصل عدد الطلاب الذين يدرسون في هذه الجامعات والذين تعطلت دراستهم بسبب الإضراب حوالي ٧٦٢٦٥ طالب بكالوريوس، ٣٣٧٠٠ طالب ماجستير، و١٠٠٠٠ طالب دكتوراه. لم يشمل الإضراب المحاضرين بدرجة استاذ مساعد، ما يسمى ب"المحاضرين الصغار"، إضافة إلى هؤلاء الذين يعملون في الجامعات ولم يحصلوا على شهادة الدكتوراه بعد، والعاملين بدرجة "محاضر"، والمحاضرين غير المتفرغين، او ما يسمى "محاضرين من الخارج"، أي المحاضرين الذين يعملون على أساس عقد عمل شخصي وبغض النظر عن شهاداتهم.

تصل نسبة هذه الفئة من المحاضرين "الصغار" إلى ما يقارب ثلث المحاضرين في الجامعات، غير إن ظروف تشغيلهم أدنى بكثير من ظروف المحاضرين الكبار. يوجد من يسمي المحاضرين الصغار ب"طبقة العمال" الأكاديمية، إشارة إلى ظروف عملهم الصعبة حيث لا يحصل هؤلاء على حقوق مركبات اجتماعية في معاشاتهم مثل صناديق توفير وغيرها، كما ولا يتوفر لهم أي ضمان لاستمرارية عملهم. كما ولم يشمل الإضراب محاضري الجامعة المفتوحة، الكليات العامة والخاصة وكليات إعداد المعلمين، حيث يدرس في هذه المعاهد ما لا يقل عن ١٥٨٣٢٥ طالبا وطالبة[٧].

إن أهمية هذا الإضراب تنبع من عدة عوامل:

الأول يتعلق بالمدة الزمنية للإضراب. لقد استمر هذا الإضراب قرابة الثلاثة شهور، أي ما يوازي فصلا تعليميا كاملا. كما ويمكن اعتباره أحد أطول الإضرابات في سوق العمل الإسرائيلي.

العامل الثاني يتعلق بالمجموعة المضربة وبمكانتها في المجتمع الإسرائيلي. فالمضربون هم محاضرو الجامعات الإسرائيلية الكبار، أي تلك المجموعة التي يتبوأ أعضاؤها المراكز العليا في الجامعات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فمعظم المنتمين إلى هذه المجموعة هم من أصحاب الوظائف الثابتة، إي أنهم مثبتون في إعمالهم ولهم أقدمية تزيد عن خمس سنوات. إضافة إلى ذلك، فان قوة هذه المجموعة تنبع من كون المجتمع الإسرائيلي يرى بها كنخبة مهمة، لها دور مركزي في بناء وتطوير وصيانة المجتمع الإسرائيلي في المجالات المختلفة، وفي ضمان ما يسمونه "التفوق الكيفي" للمجتمع الإسرائيلي مقابل الدول العربية.

يجدر القول في هذا السياق أن " الحرب الكلامية والدعائية" ما بين وزارة المالية وبين المحاضرين الكبار المضربين، كانت قد استعرت إثر ادعاء الوزارة بان المحاضرون الكبار يتمتعون بظروف عمل ممتازة وبعدد ساعات عمل قليلة. كما ويحظون بثلاثة أشهر إجازة صيف كل سنة. مقابل ذلك اتهم المحاضرون الوزارة بالتشهير باسمهم وبعملهم.

يدعي المحاضرون الكبار بان "ثمرة" عملهم وأبحاثهم في المجالات المختلفة، تعود بفائدة لا يمكن تقديرها، على الدولة وعلى المجتمع الإسرائيلي، سواء كان ذلك في المدى القصير أم البعيد. كما ويدعي المحاضرون الكبار بان الظروف المعاشية التي يعملون بها تؤدي حتما إلى "هروب العقول" من إسرائيل إلى الخارج بحثا عن ظروف عمل أفضل.

العامل الثالث يتعلق بتخوف المحاضرين من تطبيق توصيات "لجنة شوحط"، تلك اللجنة التي أقيمت لغرض فحص مبنى التعليم العالي في إسرائيل. ما يقلق مضجع المحاضرين بشكل خاص، من بين توصيات لجنة شوحط، هي تلك التوصية التي تنص على "ثورة" في ظروف تشغيل المحاضرين وفي معاشاتهم.

توصي لجنة شوحط بإبطال قوائم المعاشات الموحدة للمحاضرين، وبناء آلية معاشات تفاضلية على أساسها تحدد معاشات للمحاضرين بناء على "مقاييس كيفية وإنتاج واضحة"[٨]. يدعي المحاضرون بان تطبيق هذة التوصيات والانتقال إلى توظيف محاضرين على أساس "عقود شخصية"، سيؤدي وبالضرورة إلى كسر شوكة "منظمات العمال" للمحاضرين، والتقليل من قوتها، ما سيؤدي إلى تخفيض في معاشاتهم.

إضافة إلى ما ذكر، فان تخوف المحاضرين يندرج في إطار التخوف والقلق بين أوساط العمال والموظفين في إسرائيل، من التغيير البنيوي الذي يحدث في سوق العمل الإسرائيلية. فمسارات الخصخصة التي تشهدها السوق الإسرائيلية بداية من ثمانينيات

القرن الماضي، أدت إلى تغييرات أساسية في علاقات العمل، تتعلق بإلغاء تدريجي لاتفاقات العمل الجماعية– أي تلك الاتفاقات التي كانت تبرم بين ممثلي قطاعات العمل (المعلمون، عمال شركة الكهرباء، عمال الموانئ، موظفو القطاع العام ..)، وبين أرباب العمل و/أو الحكومة– وتحويلها إلى عقود عمل شخصية . النتيجة الحتمية لهذا التحول هو إضعاف قوة النقابات المهنية وتفكيكها.

طالب المحاضرون الكبار الحكومة الإسرائيلية ب"تحديث" معاشاتهم التي تآكلت، حسبما يدعون، على مدار العشر سنوات السابقة بنسبة تزيد عن ٣٥٪. وفي بداية الإضراب طالب المحاضرون الحكومة والمالية بزيادة مقدارها ٥١٪ على معاشاتهم. غير أنه وحسب الاتفاق الذي تم توقيعة بينهم وبين وزارة المالية، والذي انتهى الإضراب نتيجة له، فان العلاوة التي اتفق عليها الطرفان هي ٢٤,٣٪ تدفع على ثلاث مراحل. كما وسيحصل المحاضرون على تعويض بنسبة ١٦,٨٪ مقابل تآكل معاشاتهم بين السنوات ١٩٩٧–٢٠٠٧. وسيحصل المحاضرون أيضا على علاوة بنسبة ٤,٧٪ تدفع هي أيضا على ثلاث مراحل، إضافة إلى نسبة ١,٥٪ لكل سنة، حتى سنة ٢٠١٥[٩].

د- تغطية الإعلام الإسرائيلي للانتخابات الأميركية: حيادية أم مسعى لكسب جميع المرشحين؟

غصون ريان

لا يفوت المتتبع لحملات الدعاية لانتخابات الرئاسة الأميركية، الحيز الذي يخصصه كل مرشح للتعبير والإعراب عن تأييده ودعمه لإسرائيل ولمصداقية سعيها لدفاعها عن أمنها وحماية مواطنيها وواجب تزويدها بالمال والعتاد. ولا يتردد المرشحون، الواحد تلو الآخر، بالبوح عن نيتهم بالمضي في تبني النهج والسياسة الأميركية الرسمية والمعلنة بخصوص الصراع الدائر في الشرق الأوسط والتي تعاقب زعماء البيت الأبيض على تثبيتها وإقرارها حتى أصبحت أحد أهم معالم السياسات الخارجية للولايات المتحدة.

ويدرك المرشحون أنه لا سبيل للفوز بعرش البيت الأبيض من دون مباركة اللوبي الصهيوني الذي يعود إليه الفضل في صياغة الرأي العام الأميركي بكل ما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط وتجنيده لصالح إسرائيل. اللوبي الصهيوني الذي يسيطر على عدة مناح من حياة الأميركيين كالإعلام والاقتصاد والسياسة والثقافة، يدرك تماماً كيف يجعل جميع النتائج تصب في صالحه في نهاية المطاف، وهو يوظف كافة طاقاته وإمكانياته لخدمة ذلك، وإحدى أهم الوسائل هي المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية لكافة المرشحين، حتى أصبح الإنحياز لإسرائيل ليس ميزة لسياسة مرشح ما وإنما ميزة لسياسة البيت الأبيض، لكن وإن كان جميع المرشحين موحدين تحت يافطة مساندة إسرائيل، إلا أنه يجب التمييز بين المرشحين الديمقراطيين الذين يفعلون ذلك بدوافع المصلحة الذاتية وبسبب إدراكهم لمدى خطورة العمل بما يتنافى مع السياسة المعلنة والقائمة، وبين المرشحين الجمهوريين الذين يقومون بذلك بدوافع ايديولوجية. وهذا يقودنا للقول أن الجمهور الإسرائيلي بشكل بديهي يفضل مرشح جمهوري، علماً أن يهود الولايات المتحدة يصطفون عادة مع المرشح الديمقراطي لأن لديهم إعتبارات أخرى غير الإعتبار السياسي، لكنهم طبعاً يضمنون أولاً وسلفاً أن يكون المرشح مجنداً مع وجهة النظر الإسرائيلية.

الإعلام الإسرائيلي في تغطيته لمجريات الانتخابات هو بمثابة بوق ليس لرؤى وتطلعات الجمهور الإسرائيلي وإنما لرؤى الجمهور اليهودي الأميركي، فهو يعطي حجماً أكبر لتغطية أخبار المرشحين من المعسكر الديمقراطي ويسعى لإظهار مدى حرصهم على إبداء تأييدهم لإسرائيل والتعهد بحماية أمنها.ربما يكون تسليط الضوء على المرشحين الديمقراطيين نابعاً من إعتبارات صحافية مهنية فهما يملكان ميزات تشكل نواة لمادة صحافية خصبة، فهيلاري كلينتون إذا ما تم انتخابها ستكون أول امرأة تشغل منصب رئيسة الولايات المتحدة، وباراك أوباما من ناحيته ربما يكون أول رئيس أسود في تاريخ الولايات المتحدة، بينما بالمقابل المرشح الجمهوري ماكين يعد مرشحا "تقليديا" نوعاً ما، هذا فضلاً عن أن المنافسة في المعسكر الجمهوري قد حسمت لصالح ماكين، بينما المنافسة في المعسكر الديمقراطي بين كلينتون وأوباما لم يتم حسمها في الثلاثاء الأعظم (٠٨/٢/٥) وهو الموعد الذي يتم فيه بالعادة حسم المنافسة لصالح أحد المرشحين، ولا تزال المنافسة محتدمة بين المرشحين وهذا بالطبع يشكل مادة إعلامية جيدة للصحافة.

إذن تغطية الديمقراطيين بشكل أوسع ربما تعود إلى دوافع مهنية أو لأن يهود أميركا يصطفون عادة في هذا المعسكر أو ربما للتأكيد على أهمية أن يدلي أي مرشح بغض النظر إذا ما كان سينجح أو يفشل بتصريحات مؤيدة لإسرائيل، حتى إن كان الحديث عن باراك أوباما

الذي أشيع عنه أنه مسلم فقد سعى اللوبي الصهيوني إلى إحتوائه أيضاً، وبهذا تتم المحافظة على المبدأ القائل بأن أحد أهم المقاييس لأي شخص يسعى لترشيح نفسه للمنافسة على كرسي الرئاسة هو إبداء دعمه لإسرئيل. لذا فالإعلام الإسرائيلي عكس وجهة نظر اللوبي الصهيوني في أميركا وقام أيضاً بدوره في إحتواء أوباما على الرغم من التخوف الذي يبديه الجمهور الإسرائيلي إزاءه وهذا يظهر واضحاً من خلال ردود القراء على التقارير الإخبارية والمقالات المختلفة فيما يتعلق بالإنتخابات الأميركية والتي تنشر على المواقع الإلكترونية الإسرائيلية.

حرص الإعلام الإسرائيلي على إظهار أوباما بصورة لامعة وبراقة من خلال عناوين كبيرة مثل : "يصافح، يخطب، يمازح: أوباما نجم أعلى" (٠٨/٢/١٢) و "أوباما جيد لليهود" (٠٨/٢/٢٨) و" أوباما: ليس فقط أتباع الليكود ممكن أن يكونوا متماثلين مع إسرائيل" (٠٨/٢/٢٥)، ظهرت هذه العناوين على موقع "واي–نت"، الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية. وجاء أيضاً تحت هذه العناوين: "...ولد يهودي يرفع يافطة مع نجمة داود الحمراء وجملة أوباما "نعم، نحن نستطيع"، أيضاً اليهود ليسوا في جيب هيلاري كلينتون" و "هناك أيضاً يهود غير قلائل والذين يرون بأوباما تغييراً منعشاً". وبالنسبة للإشاعة القائلة بأن أوباما هو مسلم، فقد ركز الإعلام الإسرائيلي على نفي أوباما لهذه الشائعة المغرضة وإعلانه أنه مسيحي. مقابل ذلك فقد غطى الإعلام الإسرائيلي بقية المرشحين بنفس الحماس مع إنحياز لكلينتون، وعلى نفس الموقع ظهرت العناوين : "هيلاري كلينتون: لإسرائيل يوجد حق الدفاع" (٠٧/٩/١١)، "الإنتخابات في فلوريدا: اليهود في جيب كلينتون".

إلى جانب التغطية الإعلامية الحيادية للمرشحين ولسير الإنتخابات الداخلية كعرض نتائج إستفتاءات الرأي، ونتائج عمليات الإقتراع ومواقف كل من المرشحين في مختلف المواضيع والمجالات، كان هناك أيضاً تغطية سعت لتهدئة الجمهور الإسرائيلي من عواقب فوز أوباما، وطمأنته بأن جميع المرشحين مؤيدون لإسرائيل، وهذا يظهر جلياً في العنوان على موقع واي–نت : "لوس أنجلوس: أوباما، كلينتون وماكين من أجل سديروت".

يمكن تلخيص تغطية الإعلام الإسرائيلي للمرشحين الثلاثة من خلال التقرير الذي ظهر في موقع "أوميديا" الإسرائيلي في ٠٨/٢/١٢ والذي عرض الإنتخابات الأميركية من وجهة النظر الإسرائيلية، وصور ماكين على أنه صديق لإسرائيل وتربطه بها علاقة حميمة، ويظهر ذلك بشكل متعاقب في كتاباته وتصريحاته وكذلك مستشاروه في مجال العلاقات الخارجية هم أصدقاء إسرائيل. كلينتون هي أيضاً وجه معروف ومألوف وقد صرحت بمبادئها الداعمة لإسرائيل في عدة مناسبات ومن على عدة منابر. أما أوباما فالتحفظ الوحيد ضده لا يمت بصلة لاسمه الأوسط "حسين" ولا للإشاعة بأنه مسلم وإنما يعزى إلى مستشاريه في مجال العلاقات الخارجية، إذ أن قسما منهم يعتبرون مناهضين لإسرائيل. مع هذا فإن الصحافة الإسرائيلية تفضل التمركز بأقوال وتصريحات أوباما الداعمة لإسرائيل وبالمديح الذي يوجه له من قبل مؤيديه من اليهود وخصوصاً من منطقة شيكاغو والتي يعيش أوباما بها.

يظهر المرشحون الثلاثة في الصحافة الإسرائيلية على أنهم يتسابقون في سعيهم لإبراز والتأكيد على مواقفهم الداعمة لإسرائيل، فتظهر كلينتون في تقرير على صفحات مجلة "THE MARKER" التابعة لصحيفة "هآرتس" في ٠٧/٩/٢٧ وهي تصرح : "إسرائيل دمرت منشأة ذرية في سورية، انا أؤيد ذلك بشكل واضح". وتنقل القناة الثانية التلفزيونية قول أوباما في ٠٨/٢/٢٧ "أنا أحد المؤيدين الكبار لإسرائيل والعلاقات الخاصة التي تديرها الولايات المتحدة معها. وركزت القناة الثانية في إحدى المواجهات المباشرة بين المرشحين على الدعم الجارف الذي أبدياه لإسرائيل.

جاء في تقرير أوميديا المذكور أعلاه : "الجو العام في الصحافة الإسرائيلية يرتسم على أنه داعم للسيدة كلينتون، على أنها المرشحة الأفضل من بين الثلاثة لتولي المنصب"، من الممكن إستنتاج ذلك إذا ما إعتبرنا أن كلينتون وأوباما هما الأكثر تغطية، وفي حين أن تأييد كلينتون يصور على أنه "طبيعي" و "بديهي"، مقابل ذلك فإن تأييد الناخب اليهودي لأوباما مرفق عادة بتعليلات وتبريرات كإعادة التذكير بدعمه لإسرائيل، أو مثلاً نفيه لإشاعة أنه مسلم وما إلى ذلك.

الهوامش

[1] http//he.Wikipedia.org/wiki

[2] http//he.Wikipedia.org/wiki

[3] انظر حول هذا الموضوع: ناشف، إسماعيل، ٢٠٠٥، فك الصهيونية: الفضاء والايدولوجيا في المدينة الإسرائيلية، جامعة بير زيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية.

[4] تقدر تكلفة تحصين كل بيوت المستوطنات بمدى ١٥ كم من حدود قطاع غزة (يشمل ذلك سديروت وعسقلان) بستة مليارات شيكل.

[5] http//www.news.msn.co.il/news

[6] http://career.themarker.com/tmc/article.jhtml-ElementId=skira20080118_945675&layer=career&layer2=coupon&layer3=misc

[7] http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/649/235.html

[8] http://mypro.professor.co.il/view.php-t=41634

[9] http://career.themarker.com/tmc/article.jhtml?ElementId=skira20080118_945675&layer=career&layer2=coupon&layer3=misc